



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

التقارير الختامية الصادرة عن

ورش عمل المؤتمر

## أهم ما طرحه النقاش من قضايا في ورش المؤتمر

في ضوء حقيقة أن كل موضوع من موضوعات المؤتمر كان محلاً لتوصيات سابقة أصدرتها المنتديات الفكرية الثمانية للمرأة العربية التي عقدت بين عامي 2001 و2005 ، فقد اتجه النقاش في الورش بالأساس نحو الكيفية التي يمكن عبرها تفعيل هذه التوصيات على أرض الواقع العربي. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ملفات بعينها أثارها النقاش عبر الورش، هي كالتالي:

### 1. دعم المجتمع المدني والشراكة بين الهيئات المختلفة:

تركز شطر كبير من النقاش في جميع الورش على قضية الفاعلين الرئيسيين في ملف تمكين المرأة ألا وهم الدولة (المؤسسات الحكومية والرسمية)، والمجتمع المدني، والهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، والدولية مثل اليونسكو واليونيفام.

وقد ركز النقاش على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في المجالات المختلفة، من حيث التمكين لهذا المجتمع أولاً عبر نشر القيم الديمقراطية، والشراكة بين المجتمع المدني والجهات الأخرى، ثم حث المجتمع المدني على تطوير دوره لخدمة المرأة على صعيد التوعية بقضاياها والقيام بمهام التدريب والتأهيل لها، وكذلك إفساح الفرصة للمرأة وتشجيعها على أن تكون جزءاً فاعلاً من المجتمع المدني، لتمارس بذاتها التمكين لذاتها. وقد بدأ هذا واضحاً في ورشة عمل القانون التي طالبت بتطوير مجموعات من القوانين العربية اللاتي يقمن بدراسات قانونية عن وضع المرأة في التشريع العربي، وينظمن دورات لتوعية المرأة بحقوقها القانونية، ويقمن بالضغط على جهات اتخاذ القرار من أجل إزالة الفجوة بين النصوص القانونية الايجابية وبين واقع المرأة الذي لا تجد فيه هذه التوصيات طريقها للتنفيذ. كذلك اهتمت ورشة عمل المرأة والسياسة بالتأكيد على دور المجتمع المدني في توعية المرأة بحقوقها السياسية من ناحية وتدريبها وتأهيلها للمشاركة السياسية الفاعلة من ناحية أخرى.

وفي ورشة عمل المرأة والاقتصاد دعت التوصيات المجتمع المدني ضمن جملة الفاعلين إلى المشاركة في إعداد المرأة قبل دخولها إلى سوق العمل، وتشجيع المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية والبدوية بصفة خاصة، على دخول مجالات الإنتاج غير التقليدي. كما دعت الحكومات للمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية. وفي ورشة عمل المرأة والتربية حثت المناقشات على ضرورة تحفيز هيئات المجتمع المدني لتقوم بمهام أكثر اتساعاً وفاعلية في تعليم المرأة وتوعيتها.

وقد كانت ورشة عمل المرأة والنزاعات المسلحة أكثر تحديداً حين أشارت إلى أهمية التعاون بين منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك من أجل السلام لخدمة قضايا المرأة العربية في ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة من حيث التعريف بها وكشف معاناة المرأة والعمل على تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية بوجه عام لكي تكون عنصراً مشاركاً في قرارات الحرب والسلام في مجتمعها.

وقد ركزت المناقشات كذلك على أهمية تفعيل الشراكة الاجتماعية بين سائر الهيئات المعنية بقضايا المرأة

سواء الرسمية أو غير الرسمية ، وكذلك القومية والدولية، مثل هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والدولية مثل اليونيفام واليونسكو والاسكوا . فأشارت المناقشات في ورشة عمل المرأة والقانون مثلاً إلى ضرورة الاستفادة من جهد سابق لجامعة الدول العربية في تطوير موسوعة عن القوانين المتعلقة بالمرأة في الدول العربية، وفي وضع قاعدة بيانات للعرب المتميزين في المهجر (وهو ما أثير في ورشة عمل المرأة العربية في بلاد المهجر)، وتطوير هذه المشروعات القائمة مع جهات معنية أخرى.

## 2. مراجعة الخطاب الديني :

نال الخطاب الديني شطرا من الاهتمام في أكثر من ورشة عمل، وتحديداً في ورشة عمل المرأة والسياسة ، من منظور أن الخطاب الديني السائد يضع تصوراً بعينه للدور السياسي للمرأة ، وكذلك في ورشة عمل المرأة والقانون حيث يختلط الدين المؤول بالتقاليد ويؤديان إلى استمرار وجود نصوص قانونية تمييزية ضد المرأة ويحولان كذلك دون تطوير نصوص قانونية تحقق العدل للمرأة، كما يحولان دون أن يتم تنفيذ وتفعيل النصوص الايجابية لصالح المرأة.

وقد تضمنت الاقتراحات بهذا الصدد (1) العمل على البحث عن الأصوات الدينية المستنيرة وإبرازها ودعمها و(2) تشكيل مجموعات عمل من الفقهاء وعلماء الدين المستنيرين لتباحث قضايا المرأة من منظور الدين الصحيح، كما أشارت المناقشات إلى ضرورة (3)تنظيم ندوات ومؤتمرات مستمرة حول مسألة الخطاب الديني في موضوع المرأة لتحريك الفكر والثقافة حول هذا الموضوع وتشجيع التطوير والوصول لفهم صحيح بعيداً عن الفهم المغلوط للدين والذي من شأنه تقييد دور المرأة والإجحاف بحقوقها. وكذلك (4) تفعيل دور الكفاءات النسائية في مجال العلوم الدينية، وحتى في ورشة المرأة والعلوم والتكنولوجيا طرح النقاش فكرة (5) تفعيل الخطاب الديني الذي يحفز على العلم.

ولا شك أن التركيز على الخطاب الديني يجد مرده في الأهمية التي يلعبها هذا الخطاب في المجتمع والثقافة العربية، فهو عامل مهم في توجيه السلوك والقناعات داخل المجتمع والعمل على دعم ظهور قاعدة دينية مستنيرة هو أمر من شأنه إحداث تحول ثقافي كبير في قضايا المرأة.

## 3. تفعيل دور الإعلام :

ركزت النقاشات إلى حد بعيد على تفعيل دور الإعلام في التوعية بمشكلات المرأة في جميع الموضوعات التي ناقشها المؤتمر ، بما في ذلك توعية المرأة ذاتها بمشكلاتها ووسائل تجاوز هذه المشكلات، فضلاً عن أن يلعب الإعلام دوراً في تعليم وتدريب وتأهيل المرأة للمشاركة الاجتماعية بكافة صورها. (هذا إلى جانب تأهيل المؤسسة الإعلامية ذاتها للقيام بهذه الأدوار عبر دعم إدماج المرأة داخلها، وترسيخ مفهوم النوع داخل الرسالة الإعلامية، وتخليص الإعلام من النزعات التجارية التي تضر بصورة المرأة الاجتماعية والأخلاقية).

وقد طرحت المناقشات في هذا الصدد اقتراحات بعينها تتضمن : (1) تفعيل مشروع الجائزة السنوية التي تمنح للأعمال الإعلامية التي تبرز دور المرأة العربية وإسهاماتها التاريخية والمعاصرة، و(2) توفير مرصد إعلامي على المستويين القطري والعربي يتولى توثيق الإنجازات التي حققتها المرأة في القطاع الإعلامي ويتابع التطورات في مجال التشريعات الخاصة بالمرأة ، ورصد الصور التي تقدم لها في وسائل الإعلام،

ويصدر تقارير دورية بها، و(3) إنتاج مجموعة من البرامج الإعلامية التي توجه إلى الآخر، أو العالم الخارجي، تبرز المشاريع التي قامت بها المرأة العربية وتظهر وجهها الحقيقي ومساهماتها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (4) تفعيل توصية منتدى أبوظبي حول وضع إستراتيجية إعلامية عربية تتضمن فيما تتضمن تطوير الخطاب الإعلامي العربي للقضايا القومية، والعمل على إعداد ميثاق إعلامي للمرأة يرفع إلى قمة المرأة العربية.

#### 4. قضايا المرأة في ظل الظروف الخاصة: (الاحتلال والنزاعات المسلحة- في المهجر)

نالت قضايا المرأة التي تعيش في ظروف الاحتلال والنزاعات المسلحة اهتماما كبيرا في المؤتمر، وشهدت ورشة عمل المرأة في النزاعات المسلحة اتجاها عامًا نحو التشديد على الاهتمام بقضية المرأة العربية الأسيرة، وتم في إطار ذلك (1) إطلاق دعوة للقيام بحملة من أجل إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية.

(2) كشف جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان وفلسطين، وتوثيق هذه الجرائم، و(3) التواصل مع الرأي العام الدولي ومنظمات المجتمع المدني الدولية بهذا الشأن. و(4) التواصل بين المنظمات الإقليمية العربية مثل منظمة المرأة العربية والهيئات والجهات الأخرى المعنية بتطبيق قرار 1325 حول المرأة والسلام مثل حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام ومركز كوثر، وجهات مثل الاسكوا واليونيفام. و(5) إضافة مؤشر متعلق بالمرأة في ظل الاحتلال والنزاعات المسلحة في مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية الذي تنفذه منظمة المرأة العربية.

كذلك نال موضوع المرأة العربية في المهجر اهتماما كبيرا من زوايا عدة، حيث طرحت عدة مسائل منها: بأي وسيلة يتم دعم المرأة العربية في المهجر، وكيف يمكن ذلك دون التدخل في شؤون دول المهجر؟ وكيف يتم الحفاظ على التواصل مع المرأة العربية في المهجر؟ وكيف يمكن الحول دون أن يصير التواصل بين المرأة في المهجر ووطنها عائق أمام اندماجها في دولة المهجر، وكيف يمكن الاستفادة من المرأة العربية في المهجر وإفادتها؟ وإلى أي حد يمكن تعميم تجارب خاصة مثل تجربة الجزائر في إتاحة التمثيل البرلماني للمغتربين؟ وكيف يمكن تفعيل دور المرأة المهاجرة لتحقيق التواصل مع المجتمعات الأجنبية وحوار الحضارات، وكيف يمكن التعامل مع الحالات ذات الخصوصية مثل العراق وفلسطين ومشكلة التهجير القسري.

واقترح النقاش في هذا الشأن أمور محددة، منها: (1) تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال إدارة المغتربين، و(2) تطوير صندوق لدعم المشروعات التي يتم تبنيها في هذا الموضوع يكون ممولا من الدول العربية ومنتميا إلى جامعة الدول العربية مع وضع خطة محددة لأهدافه وتكوينه. (3) وفي مجال تعزيز الثقافة العربية شددت المناقشات على أهمية تبني مشروعات لبناء مدارس لتعليم اللغة والثقافة العربية، واستضافة أبناء المهاجرين في مدارس عربية، والتواصل مع الجهات المعنية بتعليم اللغة العربية سواء كانت جهات عربية أو غير عربية. (4) وفي مجال قواعد البيانات والدراسات: ركزت المناقشات على أهمية عمل موسوعة عن المرأة العربية المتميزة في المهجر مع الاستفادة من الجهد السابق الذي قامت جامعة الدول العربية في جمع معلومات عن المهاجرين المتميزين بشكل عام، وعمل قاعدة بيانات عن المرأة العربية في المهجر، وعمل دراسات تحليلية عن أوضاع المرأة العربية في المهجر.

#### 5. التكنولوجيا وتمكين المرأة:

عدا مناقشات ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا، فقد كانت المسألة التكنولوجية مطروحة في أكثر من

ورشة عمل بطريق غير مباشر ، حيث دعت عدة ورش منها ورشة عمل المرأة والقانون والمرأة والنزاعات المسلحة والمرأة في بلاد المهجر والمرأة والإعلام إلى تطوير مرصد الكترونية لوضع المرأة في هذه المجالات على صعيد كل من الوثائق والواقع الفعلي، فضلا عن إنشاء شبكات اليكترونية للتواصل حول قضايا مثل المرأة العربية في المهجر، كما دعت مناقشات ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا إلى أهمية إضافة مؤشر المرأة وتكنولوجيا المعلومات إلى مؤشرات مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية GIS في مرحلته القادمة. وقد كانت جل المناقشات في هذه الورشة تصب نحو التأكيد على أن أزمة المرأة مع التكنولوجيا (من حيث ولوج المرأة قطاع تكنولوجيا المعلومات، أو استخدام التكنولوجيا لتمكين المرأة في مجالات مختلفة) هي أزمة تجد مرجعها في الوضع التكنولوجي المتأخر للدول العربية ككل بوصفها تفتقر إلى مؤسسات البحث العلمي ولا يصل إجمالي الإنفاق على البحث العلمي فيها عن نسبة الـ 1% التي قررها مؤتمر فيينا الدولي (أغسطس 1979) الذي أقر برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأن تعزيز وضع البحث العلمي والتكنولوجيا بوجه عام في الدول العربية سينعكس تلقائيا على تحسن وضع المرأة إزاء التكنولوجيا.

كما شهدت مناقشات هذه الورشة تركيزًا على دور الجهات الرسمية القومية في تحقيق التمكين التكنولوجي للمرأة، عبر تكوين لجان أو هيئات للمرأة والعلوم والتكنولوجيا . (وربما يعود ذلك إلى تكلفة التكنولوجيا المتطورة التي ربما تحتاج إلى قرار قومي في إطار إستراتيجية لهذا الغرض) وأشارت مداخلة من اليمن إلى أنه تم وضع إستراتيجية وطنية عام 2004 لدمج كل من الرجل والمرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وأنه تم إنشاء مراكز لتأهيل الموظفين والموظفات في كافة المؤسسات الحكومية وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي. كما أشارت المداخلات إلى تجربتي كل من السودان و مصر وتونس حيث قامت المجالس /الاتحادات القومية النسائية بدور مهم في مجال تنفيذ التوصيات الخاصة بتمكين المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا .

## 6. دمج النوع الاجتماعي:

طُرحت هذه المسألة في أكثر من ورشة عمل تجيء على رأسها ورشة عمل المرأة والاقتصاد ، حيث أثيرت مسألة دمج النوع الاجتماعي في مخططات التنمية، فضلا عن تضمين المفهوم في المؤشرات التي تقيس الناتج القومي بحيث يتم التوصل إلى نشر بيانات حقيقية حول مساهمة المرأة في الناتج القومي. وفي ورشة عمل المرأة والعلوم والتكنولوجيا تم التركيز على اخذ مفهوم النوع الاجتماعي في الاعتبار عند التخطيط للبحث العلمي والتكنولوجيا خاصة وان هذا كان مضمون أحد توصيات منتدى القاهرة (2005)، كما اقترحت المناقشات دمج بُعد النوع في بيانات تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي خاصة وان هذه البيانات حديثة في المنطقة العربية ولذا سيكون من السهل إدخال مؤشرات النوع الاجتماعي عليها، وأكدت المناقشات كذلك على أهمية إدماج بعد النوع في المقررات الأكاديمية ، وأشارت اقتراحات إلى البدء بذلك من المرحلة الثانوية.

وأشارت مداخلة من الإمارات إلى أن الاتحاد النسائي العام أطلق مؤخرا مشروعا مدته سنتين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNDP لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في سياسة الدولة. وأنه عبر هذا البرنامج ستكون هناك شراكة بين القطاعين العام(الحكومي) والخاص بالإضافة إلى التعاون مع خبراء دوليين في مجالات عدة كي يتم خلق نوع من الثقافة العامة وكي يتم الأخذ بمفهوم النوع الاجتماعي عند إعداد البرامج و الموازنات. وقد بدأ هذا المشروع في مارس 2006 و ينتهي في نهاية 2007 .

## 7. تفعيل النصوص القانونية والمواثيق القائمة والايجابية لصالح المرأة وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية:

أشارت المناقشات أن التنظيم القانوني لوضع المرأة في المجالات المختلفة مثل القانون والسياسة والاقتصاد يتضمن في كثير من الأحيان نصوص ووثائق ايجابية لصالح تمكين ودعم المرأة ومساواتها بالرجل في سائر الحقوق. هذه الوثائق تتراوح بين وثائق وقوانين وطنية مثل الدساتير وقوانين العمل وغيرها (ومن ذلك قوانين الأحوال الشخصية ذاتها التي تظهر فيها أغلب المشكلات القانونية التمييزية ضد المرأة) التي تنص بشكل

واضح على المساواة بين الرجل والمرأة ، لكنها غير مفعلة لصالح المرأة، كذلك هناك الوثائق الدولية التي أقرتها الدول العربية وصدقت عليها مثل السيداو وإن لم تُفعل بشكل جدي حتى الآن، كذلك أشارت مناقشات ورشة عمل المرأة والقانون إلى ضرورة لفت الانتباه وتفعيل الاتفاقات والموثيق العربية البيئية التي تعالج قضايا المرأة العربية لكنها لا تحظى بالاتفاقات الدولية.

#### 8. تعزيز آليات المشاركة السياسية للمرأة :

طرحت قضية المشاركة السياسية للمرأة في إطار سائر الورش وليس فقط في ورشة المرأة والسياسة، وذلك انطلاقاً من أن مشاركة المرأة ستجعلها جزءاً من عملية اتخاذ القرار الاجتماعي، وأن هذا كفيل بضمان تمثيل رؤيتها الخاصة من ناحية، وكفيل ذلك بضمان حصولها على حقوقها من ناحية أخرى. وقد ركز النقاش على أهمية توسيع مشاركة المرأة في جميع الميادين، وعلى كافة المستويات، داخل المؤسسات الإدارية وداخل مؤسسات الحكم مثل البرلمانات والوزارات. وطرحت في هذا الإطار قضية الكوتا التي نالت اهتماماً ونقاشاً واسعاً، حيث أثير الجدل حول هل تكون الأولوية في تمثيل المرأة للعدد أم للكفاءة، كما ثار الحوار كذلك حول الاهتمام بمشاركة المرأة على مستوى النخبة والمستويات القاعدية على السواء. ورغم مداخلات كثيرة طرحت أولوية الكفاءة وأن الكوتا وحدها لا تصلح كآلية لتوسيع مشاركة المرأة لأنها قد تأتي بسيدات لا يتمتعن بالمهارة الكافية أو يتبعن التوجهات السياسية الراهنة دون تميز في الطرح أو الرؤية، إلا أن كثير من المناقشات رأت أن قضية الكفاءة جد مهمة، لكن إتاحة الفرصة للمرأة على درجة متساوية من الأهمية، وأن استمرار الحوار بين المرأة وبين مراكز القرار و التمثيل السياسي هو وضع يجب أن يتم تعديله بإقرار التمييز الايجابي لصالحها، واعتماد الكوتا، كما حدث في تجارب دول عربية ودولية مختلفة. وأشارت مداخلات إلى فرض الكوتا كشرط ملزم في بعض الاجتماعات الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي كانت نسبة تمثيل النساء في اجتماعاته تتراوح بين 17-18%، ثم أصبحت 23% لان الاتحاد صار يضع بعض العقوبات على الوفود التي لا تشمل نساء، كما أشارت مداخلات أخرى إلى أن الكوتا أصبح منصوص عليها في بعض دساتير الدول الإفريقية مما رفع من نسب مشاركة المرأة بدرجة كبيرة.. وأوضحت هذه المداخلات أن هذا الموقف ايجابي لصالح المرأة لأنه يفتح الباب لتواجد المرأة، وحتى وإن لم يكن أدائها في لحظة ما على النحو المطلوب فلن يعدم الأمر ظهور ممثلات بارزات لهن رؤيتهن، ثم إن فرصة التمثيل دائماً متاحة للرجل دون إثارة الجدل المسبق حول الكفاءة والمهارة ومثل تلك الأمور.